غزة مطالبات بالتحقيق في مقتل مدنيين بعملية (الدرع والسهم)

الثلاثاء 18 يوليو 2023 12:53 م

أوضحت صحيفة "الجارديان" أن مقتل المدنيين خلال حملة الدرع والسهم التي نفذها الاحتلال ضد قادة الجهاد الإسلامي دفعت المنظمات الحقوقية إلى المطالبة بإجراء تحقيقات

ورسمت الصحيفة في مقال كتبه الصحفيان "بيتان مكيرنان" و"حازم بلوشة" صورة لأحد شوارع وسط مدينة غزة حيث تعيش عائلة "خليل البهتيني"، واصفة حال محتويات منزل قائد حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية ومنزلي جاريه على الجانبين وهي متناثرة في الشارع لدرجة أنه يجب على المارة أن يتنقلوا بين الأنقاض والقذيفة، بالإضافة إلى حطام الحياة الأسرية المنهارة: دب أحمر، أدوات المطبخ، قصاصات من الكتب والملابس

ولم تكن عائلة "عدس" - جار "البهتيني" - أهدافًا للغارة الجوية التي أصابت منزل جارهم في حوالي الساعة 2 صباحًا يوم 9 مايو، في عملية "الدرع والسهم" الإسرائيلية، لكن كانت المسافة بين المباني أقل من متر

وانفجرت قنبلة جي بي يو-39 التي تحطمت في ثلاثة طوابق من منزل "البهتيني"، في الطابق السفلي، أيضًا في جانب واحد من منزل "عدس"، مما أسفر عن مقتل ابنتي العائلة المراهقتين

وقال "علاء عدس"، موظف حكومي، يبلغ من العمر 55 عامًا: "تسبب الانفجار في خلع باب غرفة نومي أنا وزوجتي بينما كنا نائمين، ثم ركضت إلى غرفة المعيشة لأجد الأطفال كان ابني هناك، لكن لم ترد بناتي عندما رأيت شعرهم تحت الأنقاض توقف قلبي".

وأشارت "الجارديان" إلى أن حملة الدرع والسهم، وهي حملة جوية إسرائيلية مفاجئة استهدفت حركة الجهاد الإسلامي، بدأت بالاغتيال المستهدف لـ"البهتيني" والقتل شبه الفوري لقائدين آخرين في أماكن أخرى من القطاع

وتزعم إسرائيل أنها تبذل جهدًا لتجنب سقوط قتلى من المدنيين في "الضربات الدقيقة" التي تستهدف أعضاء رفيعي المستوى في فصائل المقاومة في غزة لكن توقيت وضراوة إطلاق الدرع والسهم أدى إلى تحرك جديد من قبل مجموعات حقوقية لبدء تحقيقات مستقلة في الخسائر المدنية وفقًا لحكم قائم - ولكن غير مطبق - بشأن استخدام عمليات القتل المستهدف، في تحدٍ للمحكمة العليا الإسرائيلية

وقادت الاغتيالات، التي جاءت أثناء اتفاقية وقف إطلاق النار، حركة الجهاد الإسلامي للرد بإطلاق ما يقرب من 1500 صاروخ باتجاه إسرائيل على مدار خمسة أيام قبل التوصل إلى هدنة بوساطة مصرية

وأسفرت أعمال العنف عن مقتل 33 شخصًا في غزة، من بينهم ما لا يقل عن 10 نساء وأطفال، ووفقًا لمسؤولين فلسطينيين، فقد تم تدمير 103 منزل وتضرر 2800 آخرين

بعد وقف إطلاق النار، وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" الدرع والسهم بأنها "مثالية" بسبب انخفاض عدد القتلى الإسرائيليين ولم يذكر القتلى المدنيين في غزة

يقول مسؤولو جيش الاحتلال، إن الابتكارات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي تسمح للخلايا الهجومية باستخدام الطائرات المُسيرة والنفاثة لتحديد الأشخاص والمباني التي يجب استهدافها بدقة

وأضافت "الجارديان": "ولكن بالنسبة للسكان المحاصرين في القطاع، والبالغ عددهم 2.2 مليون شخص، فإن هذه العمليات المفاجئة توضح أنه إذا كان أحد الجيران مدرجًا على قائمة الاغتيال، فإن العائلات الأخرى ستكون أيضًا في خطر".

قال "أبو حمزة"، الذي يعيش في بناية شاهقة في وسط مدينة غزة قُصف في مايو: "لم أكن أعلم أن هناك قائدًا يعيش في هذا المبنى".

قتل القيادي في حركة الجهاد "طارق عزالدين" و 12 شخصًا، من بينهم أطفال يبلغون من العمر ثماني سنوات، بالإضافة إلى طبيب أسنان يعيش في الطابق السفلي وزوجته وابنهما البالغ من العمر 19 عامًا

وأضاف "أبو حمزة": "إذا كان لديهم أسلحة متطورة كتلك، فلماذا لا يمكنهم ضرب الأهداف وهم في السيارة أو في مكان آخر، بعيدًا عن العائلات والأبرياء النائمين؟".

وأكدت مجموعات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية، أن تقييمات الاحتلال حول الخسائر المقبولة في صفوف المدنيين في الغارات الجوية تتغير، على الرغم من أن حكم المحكمة العليا الإسرائيلية الصادر في عام 2006 ينص على أن عمليات القتل المستهدف قانونية فقط إذا تم استيفاء شروط معينة - بما في ذلك تجنب قتل المدنيين قدر الإمكان

وقال بيان لمنظمتين حقوقيتين: "إذا لم يتم تشكيل لجنة مستقلة لفحص شرعية الإجراءات العسكرية الأخيرة في غزة، كما أمرت بها

المحكمة العليا، فستظهر إسرائيل أنها غير مستعدة ولا قادرة على مراعاة القانون الدولي وسيادة القانون سيفتح هذا الباب أمام تدخل المؤسسات الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية".

وأضاف البيان: "لم تكتف إسرائيل حتى الآن بعدم إجراء تحقيق مستقل، بل لم تقدم أي دليل على أن الأفراد المستهدفين بالاغتيال يمثلون خطرًا واضحًا وقائمًا على حد علمنا، لم يحذر جيش الاحتلال الجيران أو المدنيين القريبين من الاغتيال الذي يلوح في الأفق، ولا يبدو أنه حاول بنشاط للحد مما يسمى الأضرار الجانبية".

وقالت المتحدثة باسم وزارة العدل "إفرات أورين" في تعليقات عبر البريد الإلكتروني، إن مكتب المدعي العام تلقى الالتماس، وسيرد في الوقت المناسب

ومع ذلك، فإن قضية الاغتيالات المستهدفة لها أهمية متزايدة خارج قطاع غزة؛ حيث شهدت الضفة الغربية المحتلة المزيد من إراقة الدماء في عامي 2022 و 2023 أكثر من أي وقت منذ انتهاء الانتفاضة الثانية في عام 2005 - وفي هذا العام، بدأت إسرائيل في استخدام الطائرات المسلحة المُسيرة والغارات الجوية في مدينة جنين الشمالية للمرة الأولى منذ ما يقرب من عقدين

وقال المحامي الحقوقي "مايكل سفارد": "ترى المحكمة العليا في إسرائيل أن الحكم [بشأن التحقيق في الأذى المدني الناجم عن عمليات القتل المستهدف] ينطبق على الضفة الغربية أكثر من غزة، لأنها لا تنظر إلى غزة على أنها لا تزال تحت الاحتلال".

https://www.theguardian.com/world/2023/jul/17/israeli-attorney-general-petitioned-for-inquiry-into-civilian-casualties-in-gaza